الخاتمـة

من بين مؤسسات الدولة يبقى المجلس الدستوري مؤسسة لها طابع خاص ليس كباقي المؤسسات، يتعين عليه أن يقوم ليس من مقام هيئة سياسية – الأمر الذي يسمح به القانون الأساسي الخاص به– في إطار مهمته بدور الملاحظ الحذر و الفطن و مراقبته لعبة مختلف الأطراف السياسية الفاعلة و النشطة في الدولة، بحيث يتعين عليه أيضا أن يذكر هؤلاء بالخط الفصل الذي يقيمه الدستور، فهذه الوضعية المتميزة لا تؤمنه من الهجمات السياسية بحيث يمكن أن يكون بنفسه محل جدل سياسي حاد، كانت قد عرفته بلدان أخرى قبل الجزائر و لا زال لحد الآن يثير عدة مخاوف.

كما ذكرنا في هاته المذكرة فإن عمل المجلس الدستوري متوقف على تحريك الإخطار و الذي يخلق نوع من التبعية الوظيفية بين نشاط المجلس و كذا السلطات المالكة لحق الإخطار، بمعنى أنه لا يحرك ساكنا أو يتدخل من تلقاء نفسه لحماية الدستور بدون تقديم إخطار له، حتى و لو كان هناك خرق صارخ للدستور، و بالتالي هذا يؤدي إلى جمود المجلس و نقص مردوده.

إن إخطار المجلس الدستوري في بلادنا يكون من قبل رئيس الجمهورية– و هو حائز على وكالة شعبية– أو رئيسي غرفتي البرلمان– باعتبارهما يتصرفان باسم الشعب– و منه فالمجلس الدستوري يلعب دورا سياسيا، و أيضا هذا الإخطار يقدم من السلطات العمومية و بالتالي فقراراته فيها نوع من التأثير السياسي، فعلى الرغم من منح جهة ثالثة حق الإخطار – بعد تبني التعددية السياسي– ألا و هي رئيس مجلس الأمة من خلال التعديل الدستوري 1996 إلا أن هذه الخطوة لم تساعد في تفعيل الرقابة الدستورية.

الملاحظ أن الرقابة الدستورية في كل من النظام الدستوري الجزائري و الفرنسي مقررة لصالح السلطات العامة، و إن كانت في فرنسا أكثر اتساعا و فعالية عنها في الجزائر،بحيث دائرة الإخطار في الأولى شملت رئيس الجمهورية ، رئيسي غرفتي البرلمان ، الوزير الأول و ستين نائبا أو عضوا في البرلمان، بينما عندنا مقصورة على ثلاث شخصيات سياسية، و هذا يحد من عدد الإخطارات، فعملية الإخطار لا تكون إلا إذا وجد خلاف بين هاته الشخصيات حول نص تشريعي أو تنظيمي، و منه يؤدي هذا إلى إخفاء نصوص قانونية غير دستورية.

و هناك شيء آخر ألا و هو أن مواضيع الإخطار محددة لهاته الهيئات أو الشخصيات، فكما قلنا سابقا فلرئيس الجمهورية الحرية المطلقة للإخطار في جميع القوانين دون استثناء، بينما رئيسي غرفتي البرلمان فمجالات إخطارهما محددة في القوانين العادية و التنظيمات و بعض أنواع المعاهدات، فلما لا يتم توسيع مجالات أو مواضيع الإخطار؟ و هذا لكي نضمن على الأقل أن كل النصوص القانونية يتم الإخطار بها قبل صدورها.

و من كل ما تقدم ذكره نجد أن لتفعيل عمل المجلس الدستوري و حتى يصل إلى مستوى المهام التي كلف بها يجب توسيع الإخطار بدءا بالوزير الأول ثم رئيسي المحكمة العليا و مجلس الدولة– خاصة و أنهما ينتميان إلى السلطة القضائية و التي بدورها ممثلة في المجلس الدستوري – ثم الأقيلة البرلمانية و وصولا إلى الأفراد خاصة إن تعلق القانون المخطر به بحقوقهم و حرياتهم العامة، و لا بأس أن يتم هذا بطريقة غير مباشرة بواسطة لجوء الفرد إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة– حسب الحالة – و اللذان يعتبران كوسيط بين الفرد و المجلس الدستوري، و يتولى هذا الإجراء محامي معتمد عندهما ، و هذا لإضفاء الجدية على طلب الرقابة الدستورية.

إن المؤسس الدستوري الجزائري تبنى نظام ثنائية نظام الإخطار، فهو أوجد الإخطار الوجوبي و خصه بالقوانين العضوية و النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان و اتفاقيات الهدنة و معاهدات السلم، أما الإخطار الاختياري فيشمل القوانين العادية و التنظيمات و المعاهدات الأخرى.

و أيضا نجد أن المجلس الدستوري مقيد حين قيامه بالرقابة بحيث هو ملزم بدراسة و رقابة ما هو موجود برسالة الإخطار و بالنصوص المعروضة عليه فقط، و هذا ما أثر على مردودية عمله.

كذلك نجد أن رئيس الجمهورية مسيطر على تكوين أعضاء المجلس الدستوري فهو يعين ثلاثة أعضاء بما فيهم رئيسه- و الذي له صوت مرجح عند تعادل الأصوات في الجلسة- و أيضا مجالات إخطاره واسعة فمن بينها النظام الداخلي لغرفتي البرلمان، فلما لا يمنح حق الإخطار به لرئيسي الغرفتين باعتبار للغرفتين الحرية و الاستقلالية في إعداد نظامها الداخلي، كما هو معمول به في فرنسا.

كما تطرقنا في صلب موضوع بحثنا فهناك رقابة سابقة و أخرى لاحقة تتبعها الرقابة الدستورية في الجزائر، فما الجدوى من الرقابة اللاحقة خاصة و أن القانون موضوع الإخطار قد نفذ و اكتسب من وراءه الأفراد حقوقا، فما مصير هاته الحقوق؟ فلماذا لا نجعل الرقابة الدستورية رقابة سابقة على تنفيذ القانون، ألا يؤدي هذا و يدعم في بناء دولة القانون؟.

لاحظنا من خلال فترة عمل المجلس الدستوري قلة مردوديته، و هذا راجع إلى قلة الإخطارات المقدمة له، و أيضا ضيق دائرة الإخطار فهي محصورة في ثلاث شخصيات سياسية فقط.

قائـمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I- *المصـــادر:*

1- ***القرآن الكريم***

2- الدساتير و الأوامر :

01- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 76 ، السنة الثالثة و الثلاثون، الاحد 27 رجب عام 1417 هـ الموافق 08 ديسمبر سنة 1996 ،ص 30.

02- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 9 السنة السادسة و العشرون ،الأربعاء 23 رجب عام 1409هـ الموافق 01 مارس سنة 1989.

03- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 94 السنة الثالثة عشر، الأربعاء 2 ذو الحجة عام 1396 هـ الموافق 24 نوفمبر سنة 1976.

04-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 64 السنة الثانية، 10 سبتمبر 1963.

05-النظام المحدد لعمل المجلس الدستوري نشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 48 المؤرخة في 6 غشت 2000 .

06- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 32 السنة السادسة و العشرون، الاثنين 5 محرم عام 1410 هـ الموافق 7 غشت 1989 ، المتضمن المرسوم الرئاسي رقم 142/89 المتعلق بتنظيم المجلس الدستوري و القانون الأساسي لبعض موظفيه .

II- الكتب:

01- إبراهيم درويش: **القانون الدستوري و النظرية العامة في الرقابة الدستورية** ، دار النهضة العربية ، دون بلد نشر، الطبعة الرابعة،2004 .

02-إبراهيم عبد العزيز شيحا: **النظام الدستوري اللبناني** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، .1983

03-إبراهيم محمد حسنين:**الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الفقه و القضاء،** الناشر منشأة المعارف جلال خزي و شركاه بالاسكندرية ، 2000 .

04- أحمد حضراني:**القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ،المفاهيم الأساسية : الدولة ، الدستور ،الديمقراطية و آليات المشاركة السياسية** ،مطبعة وورقة سجلماسة –مكناس، طبعة 2005.

05-أحمد سرحال:**القانون الدستوري و النظم السياسية ،الإطار، المصادر**،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، دون دار نشر ،الطبعة الأولى، 2002.

06- أحمد فتحي سرور : **الحماية الدستورية للحقوق و الحريات** ،دار الشروق ،دون بلد نشر، الطبعة الثانية مزيدة و منقحة، 2000.

07-إدريس بوكرا: 1- **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر، .2003

08- إدريس بوكرا و أحمد الوافي : **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989** ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر، 1992 .

09- أمين عاطف صليبا: **دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانو ن "دراسة مقارنة "**، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس –لبنان ، 2002.

10-الأمين شريط : **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة** ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون–الجزائر ، الطبعة الثانية، 2002 .

11- العيفا أو يحيى : **النظام الدستوري الجزائري** ، دون دار نشر ،طبعة سنة 2002 .

12-إلياس جوادي : **رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

13-حسن مصطفى البحري: **الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية "دراسة مقارنة"(الولايات المتحدة الأمريكية،المملكة المتحدة،مصر، سوريا)**،دون بلد نشر، الطبعة الأولى، 2006.

14-حسني بوديار: **الوجيز في القانون الدستوري** ، مطبعة عمار قرفي ،الجزائر، .2003

15- حيدر عبد الهادي : **حقوق الإنسان الأساسية** ، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان –الأردن الطبعة الأولى 2008 .

16- خليل محسن: **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ومنشأة المعارف، مصر 1971

17- رشيدة العام : **المجلس الدستوري الجزائري** ، دار الفجر للنشر و التوزيع، دون بلد نشر 2006.

18-زهير شكر : **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، نشأة و مسار النظام السياسي**

و الدستوري المؤسسات الدستورية ، المجلد الثاني 2006 ، بدون دار نشر.

19- سامي جمال الدين : **النظم السياسية و القانون الدستوري ,نظرية الدولة و أنظمة الحكم فيها في عصر العولمة السياسية و القانون الدستوري المصري و الشرعية الدستورية** ، الناشر منشأة المعارف الإسكندرية .2005

20- سعدي محمد الخطيب : **حقوق الإنسان و ضماناتها الدستورية في أثني و عشرين دولة عربية ، دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى 2007 .

21- سعيد بوشعير : 1- **النظام السياسي الجزائري** ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع عين مليلة ولاية أم البواقي –الجزائر،دون سنة طبع.

2- **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة** ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر الطبعة الخامسة 2002 .

22- عيسى بيرم : **الحريات العامة و حقوق الإنسان بين النص و الواقع** ،دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر بيروت –لبنان، الطبعة الأولى 1998.

23- عادل بطرس : **المجلس الدستوري و الطعون النيابية ، تحاليل ، قرارات ، قوانين** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت –لبنان، .1998

24-عبد الحكيم حسين العلي : **الحريات العامة في الفكر و النظام السياسي في الإسلام** ،دراسة مقارنة، ملتزم الطبع و النشر دار الفكر العربي، دون بلد نشر .1974

25- عبد العزيز محمد سالمان: **رقابة دستورية القوانين**، ملتزم الطبع و النشر دار الفكر العربي, الطبعة الأولى، دون بلد نشر 1995.

26- عبد الغني عبد الله بسيوني : **النظم السياسية و القانون الدستوري** ،الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية 1997.

27- عبد الكريم علوان: **النظم السياسية و القانون الدستوري** ، مكتبة دار الثقافة ، الأردن 1999.

28- عبد الله بوقفة: **أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري** ، دراسة مقارنة ، دار هومة ، الجزائر .2002

29- علي يوسف الشكري : **مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية** ، إيتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى 2004 .

30- فتحي فكري: **القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة- دستور 1971**، الكتاب الأول المبادئ الدستورية العامة ، دار النهضة العربية ، دون بلد نشر 1997 .

31- فوزي أوصديق :1-**الوافي في شرح القانون الدستوري** ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1994

2 - الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دراسة مقارنة ، القسم الثاني ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر .2001

32- فيصل شطناوي: **النظم السياسية و القانون الدستوري** ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن .2003

33- ماجد راغب الحلو : **القانون الدستوري** ، دار المطبوعات الجامعية جورج عوض ، الإسكندرية 2008.

34- ماز ليلى راضي ، أدهم حيدر عبد الهادي : **حقوق الإنسان الأساسية** ، الطبعة الأولى ، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان –الأردن 2008 ، ص 181 .

35 – مصطفى أبو زيد فهمي: **مبادئ الأنظمة السياسية**, دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003.

36- محفوظ لعشب: **التجربة الدستورية في الجزائر**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية (IMAGE)، الجزائر .2001

37 – مولود ديدان: **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية** ، دار بلقيس للنشر دار البيضاء الجزائر ، بدون سنة نشر.

38- محمد أرزقي نسيب : **أصول القانون الدستوري و النظم السياسية** ، الجزء الأول ، مفهوم القانون الدستوري (ظاهرة الدولة و الدستور) شركة دار الأمة الجزائر 1998 .

39- محمد السناري: **القانون الدستوري –نظرية الدولة و الحكومة – دراسة مقارنة** ، جامعة حلوان مصر ، بدون سنة طبع، دون دار نشر.

40- محمد المجذوب: **القانون الدستوري و النظام السياسي في لبنان و أهم الأنظمة الدستورية و السياسية في العالم**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، لبنان 2000.

41- محمد جمال مطلق الذيبات : **النظم السياسية و القانون الدستوري ، مع شرح تحليلي للنظام الدستوري الأردني الحقوق و الحريات العامة و تنظيم السلطات الثلاث**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى 2003 .

42- محمد رضا بن حماد : **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري و الأنظمة السياسية** ، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.

43- محمد رفعت عبد الوهاب: 1- **القانون الدستوري، المبادئ الدستورية العامة** ، دراسة النظام الدستوري المصري، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون سنة طبع.

2- **رقابة دستورية القوانين (المبادئ النظرية و التطبيقات الجوهرية)**، دار الجامعة الجديدة، .2008

44- محمد سليمان الطماوي: 1- **النظم السياسية و القانون الدستوري** ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي، دون بلد نشر 1988.

2- **السلطات الثلاث في الدساتير العربية و في الفكر السياسي الإسلامي** ،دراسة مقارنة ،ملتزم الطبع و النشر دار الفكر العربي ،دون بلد نشر،الطبعة السادسة متزيدة و منقحة 1996 .

45- محمد عثمان حسين عثمان: **الوسيط في القانون الدستوري** ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2002.

46- محمد كاظم المشهداني : **القانون الدستوري الدولة – الحكومة ، الدستور** ، مؤسسة الثقافة الجامعية،، دون بلد نشر، طبعة 2008.

47- محمد محمد عبده إمام : **الوجيز في شرح القانون الدستوري (المبادئ العامة و رقابة دستورية القوانين)، دراسة مقارنة في ضوء الشريعة الإسلامية** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، الطبعة الأولى 2008.

48- نعمان أحمد الخطيب : **الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع، دون بلد نشر 2008.

49- هاني علي الطهراوي : **النظم السياسية و القانون الدستوري** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ،الإصدار الأول ، 2007.

III - الأطروحات و رسائـــل الماجستير :

1- الأطروحـــات:

01- إحسن رابحي : " **مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري** " ، رسالة دكتوراه، معهد الحقوق و العلوم الإدارية ،بن عكنون ،الجزائر 2005/.2006

02- محمد سليمان هلالات : **دور القضاء الدستوري في الرقابة على احترام الشرعية الدستورية –دراسة تحليلية و مقارنة-** رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر 2005/2004.

2-رسائـــــل الماجستيــر:

01- سليمة مسراتي : **إخطار المجلس الدستوري** ، رسالة ماجيستير في القانون الدستوري و النظم السياسية ، كلية الحقوق بن عكنون –الجزائر 2001./2000

02-عمر تمدرتازا: "**الحريات العامة و المعايير القانونية**" رسالة ماجستير في القانون العام فرع القانون الدستوري،كلية الحقوق و العلوم الإدارية ، بن عكنون-الجزائر، 2002./2001

03- نبيل زكارة :" **المجلس الدستوري بين السياسة و القانون**" ، رسالة ماجستير في الإدارة و المالية العامة ،معهد الحقوق و العلوم الإدارية بن عكنون – الجزائر -1998./1997

04- نور الدين جفال : " **النظام الداخلي لغرفتي البرلمان**" ، رسالة ماجستير في القانون ، فرع الإدارة و المالية العامة ، جامعة الجزائر 2001/2000.

IV -المقالات و الدوريات :

01- إبراهيم الحمود : " **توسيع اختصاصات المجلس الدستوري الفرنسي في الرقابة على دستورية القوانين** " **دراسة في مشروع تعديل الفقرة الثانية من المادة 61 من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسي الصادر في الرابع من أكتوبر 1958** "، مجلة الحقوق ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق جامعة الكويت , السنة الثامنة عشر ، العدد الأول ، مارس 1994 .

02- إدريس بوبكرا : " **مذكرة مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري** "، مجلة الإدارة ، المجلد 10 العدد 1 ، الجزائر 2000.

03 – أمين نصار:" **ضوابط الرقابة على دستورية القوانين و تطبيقاتها العملية**"، أعمال الملتقى العلمي الثاني حول موضوع ضوابط الرقابة على دستورية القوانين و تطبيقاتها العملية ، اتحاد المحاكم و المجالس الدستورية العربية، طبع بدار نوبار للطباعة ، السودان– الخرطوم 16 ديسمبر 2003.

04– بن سهلة ثاني بن علي: "**المجلس الدستوري بين الرقابيتين السياسية و القضائية، دراسة مقارنة على ضوء التطور الدستوري في الجزائر**" ، مجلة الإدارة، الجزائر، العدد الثاني و العشرين 2001.

05– خالد دهينية : "**أساليب عمل المجلس الدستوري في مجال الرقابة المطابقة للدستور و رقابة الدستورية** "، مجلة الفكر البرلماني ، العدد الرابع عشر ، نوفمبر 2006 .

06- طه طيار : " **المجلس الدستوري الجزائري ، تقديم و حوصلة لتجربة قصيرة** "، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، الجزائر 2000 .

07- عبد القادر شريال : "**مكانة المجلس الدستوري في النظام الوطني المؤسساتي** " ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد الثاني عشر ، أفريل 2006 .

08– عبد المجيد جبار : 1 – " **الرقابة الدستورية للقوانين العضوية وأيا المجلس الدستوري المتعلقان بقانوني الأحزاب السياسية و الانتخابات**" ، مجلة الإدارة ، المجلدة 1 ، العدد 2 ، 2000.

2– " **تأملات حول قرار المجلس الدستوري الأول فيما يتعلق ببعض القضايا المرتبطة بالمعاهدات الدولية**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، الجزء 34، رقم 01، 1996.

09- عطاء الله بوحميدة :" **المجلس الدستوري و رقابة التنظيم، أي تنظيم** ؟" المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، الجزء 40 ، العدد 03 ، جامعة الجزائر .2002

10- علي بوبترة : " **ضوابط الرقابة على دستورية القوانين في ظل ممارسات المجلس الدستوري الجزائري** "، مجلة الفكر البرلماني ، العدد الخامس ، ديسمبر .2004

11-عمار عباس: " **تأثير النظام الإجرائي على رقابة المجلس الدستوري** "، مجلة الفكر البرلماني، العدد الواحد و العشرون، نوفمبر2008.

12- فتحي عبد الناظر: " **ضوابط الرقابة على دستورية القوانين و تطبيقاتها العملية**" ، أعمال الملتقى العلمي الثاني حول موضوع ضوابط الرقابة على دستورية القوانين و تطبيقاتها العملية ، اتحاد المحاكم و المجالس الدستورية العربية، طبع بدار نوبار للطباعة ، السودان- الخرطوم 16 ديسمبر 2003.

13- فريد علواش : 1- " **الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر** "، مجلة المنتدى القانوني ، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة ، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر ، العدد الرابع ، جوان 2007

2- "**سمو القاعدة القانونية الدستورية** " ، مجلة المنتدى القانوني ، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر ، العدد الأول – ماي 2005 .

14- محمد السيد زهران : " **الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا** " ، مجلة إدارة قضايا الحكومة ،العدد الثاني، السنة الرابعة عشرة ، أفريل ، يونيو 1970 .

15- مسعود شيهوب : 1- " **الرقابة على دستورية القوانين –النموذج الجزائري** " ، مجلة النائب، العددان الخامس و السادس ، السنة الثانية ، الجزائر 2005 .

2- " **المجلس الدستوري الجزائري تشكيلته و وظائفه** "، مجلة النائب، العدد 04، السنة الثانية، الجزائر .2004.

16-نذير زريبي: " **مناهج عمل المجلس الدستوري خلال مراقبة صحة عمليات التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان**"، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 12 ، أفريل .2006

17- يحي الجمل : " **الرقابة على دستورية القوانين في المملكة الليبية -دراسة مقارنة** "، **مجلة القانون و** الاقتصاد للبحث في الشؤون القانونية و الاقتصادية ، العدد الأول ، السنة الرابعة و الثلاثين مارس 1974 .

VI المعاجم:

01- معجم القانون، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1999 .

02- إبراهيم مدكور : **معجم العلوم الاجتماعية** -إعداد نخبة من الأساتذة المصريين و العرب المتخصصين ، الشيعة القومية للتربية و العلوم و الثقافة "اليونسكو" ،الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975 .

ثانيا : الكتب باللغة الفرنسية

I- LES OUVRAGES:

01-ABDELMADJID DJEBBAR: **la politique conventionnelle de l'Algerie**, office des publications universitaire1, place centrale de ben aknoun Alger 2000.

02-DOMINIQUE TURPIN: **le conseil constitutionnel son rôle, sa jurisp**rudence, **2 e édition mise à jour , hachette 2000.**

03-FRANÇOIS LUCHAIRE :**le conseil constitutionnel**,tomeII jurisprudence première partie:L'individu ,2ème édition refondre économica ,paris.

04-Georges Bordeau ,Francis Hamon ,Michel Troper :**Droit constitution** 2eme édition, LGDJ,1997.

05-GEORGES DUPUIS, JACQUES GEORGEL, JACQUES MOREAU:**le conseil constitutionnel consultation sur place**, librairie armand colin, paris 1970.

06-GEORGES VEDEL,DUPUIS GEORGES : **le conseil constitutionnel,** pars armand colin 1970.

07-HENRY ROUSSILLON: **le conseil constitutionnel,** 4è édition, dalloz paris 2001.

08 -HUGUES PORTELLI :**Droit Constitutionnel** ,3ème édition dalloz , paris 1999.

09-JEAN PAUL JACQUE: droit constitutionnel et institutions politiques 5 ème édition dalloz 2003.

10-MAURIGES DUVERGER: **institutions politiques et droit constitutionnel**, 2/ le système politique français, presses universitaires de France , 108 bouevard saint-Germain, Paris.

11-PHILIPPE ARDANT: **Manuel institutions politiques et droit constitutionnel,** 8 è édition, premier partie, théorie générale, delta L.G.D.J.

12-PIERRE PACTET, FERDINANT MELIN-SOUCRAMANIEN**:DROIT CONSTITUTIONNEL** ,25 édition mise à jour Aout 2006,édition dalloz 1969-2006.

13- YELLES CHAOUCHE BACHIR **: le conseil constitutionnel en Algerie .du contrôle constitutionnel à la créativite normative** ,opu Algérie 1999.

II- ***LES ARTICLES*****:**

01-AMMAR **GUESMI:"le contrôle de constitutionnalité en algerie réalités et perspectives**", revue algeriènne des sciences juridiques économiques et politiques, volume xxix, N° 03/1991.

02-JEAN PIERRE CANIBY: "**la saisine du conseil constitutionnel on l'impossible retrait",** revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, tome cent treize, janvier- février 1997.

03-W-LAGGOUNE : "**le conception du contrôle de constirutionnalite en Algérie** " idara.revie semestrielle ,centre de documentation et de recherche Administratives ,ISSN 1111.3561 .volume 6 noméro 2 ,1996.

ثالثا :المواقع الإلكترونية

1- http://www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm : LE 28/11/2009

الفهـــرس

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
مقدمـــــــة	أ،ب،ت،ث، ج،ح،خ
فصل تمهيدي :التنظيم القانوني للرقابة السياسية على دستورية القوانين	01
المبحث الأول:مفهوم و نشأة الرقابة السياسية على دستورية القوانين	02
المطلب الأول: تعريف الرقابة	02
الفـــرع الأول:تعريف الرقابة	02
أولا: لغـــــة	02
ثانيـــا:اصطلاحـــا	03
ثالثـــا : الرقابـــة في الشريعة الإسلامية	05
الفـــرع الثاني: صور الرقابة و نطاقها	08
أولا: صـــور الرقابـــة الدستوريـــة السياسيـــة	08
ثانيـــا: نطـــاق الرقابـــة الدستوريـــة	09
المطلب الثاني: نشأة الرقابة السياسية على دستورية القوانين	11
الفـــرع الأول:نشأة الرقابة الدستورية في فرنسا	11
أولا : الرقابـــة الدستوريـــة في ظل دستـــور السنة الثامنـــة للجمهوريـــة 1799	12
ثانـــيا : الرقابـــة الدستوريـــــة في ظـــــل دستـــــور 1852	15

ثالثا : الرقابـــة الدستوريـــة في ظـــل دستـــور 1946	16
رابعـــا : الرقابـــة الدستوريـــة في ظـــل دستـــور 1958	21
الفـــرع الثاني: تطور الرقابة الدستورية في الجزائر	24
أولا : الرقابة الدستورية في ظل دستور 1963	24
ثانيـــا : غيـــاب الرقابـــة الدستوريـــة في ظـــل دستـــور 1976	27
ثالثـــا : الرقابـــة الدستوريـــة في ظـــل دستـــور 1989	29
رابعـــا: الرقابـــة الدستوريـــة في ظـــل التعديـــل الدستوري 1996	33
المبحث الثاني: تنظيم الهيئة المكلفة بالرقابة الدستورية	35
المطلب الأول: التشكيل البشري للمجلس الدستوري و طبيعته	35
الفـــرع الأول:التشكيل البشري للمجلس الدستوري	35
الفـــرع الثاني: طبيعة المجلس الدستوري	39
المطلب الثاني: التشكيل الهيكلي للمجلس الدستوري	44
الفـــرع الأول: الأمانة العامة	44
الفـــرع الثاني: مديرية الوثائق	45
الفـــرع الثالث: مديرية الموظفين و الوسائل	46
الفـــرع الرابع: مركز الدراسات و البحوث الدستورية	46
الفصل الأول: الإطـــــار المفاهيمـــــــــي للإخطـــــــار	**48**
المبحث الأول : ماهية الإخطار	49
المطلب الأول: مفهوم الإخطار	49

الفــرع الأول: تعريف الإخطار	49
أولا : لغــة	49
ثانيــا : إصطلاحا	50
الفــرع الثاني: خصائص الإخطار	52
أولا : صلاحيــة الإخطــار	52
ثانيــا: آجــال الإخطــار	53
المطلب الثاني : إجراءات الإخطار	55
الفــرع الأول:تقديم رسالة الإخطار	55
الفــرع الثاني:دراسة الإخطار	60
المبحث الثاني: الجهات المكلفة بالإخطار	65
المطلب الأول: رئيس الجمهورية	65
المطلب الثاني: رئيسي غرفتي البرلمان	68
المطلب الثالث: جهات أخرى	70
الفــرع الأول : رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة	70
الفــرع الثاني: حق النواب في الإخطار	71
الفصل الثاني: دور الإخطار في عملية الرقابة السياسية على دستورية القوانين	**75**
المبحث الأول: الرقابة الوجوبية على دستورية القوانين	76
المطلب الأول: نطاق الإخطار بالنسبة للنظام الداخلي لغرفتي البرلمان	76
الفــرع الأول: إجـــــراءات الرقابـــــة	77

الفــرع الثاني: آثـــــار الرقابـــــة	80
المطلب الثاني: نطاق الإخطار بالنسبة للقوانين العضوية	82
الفــرع الأول: إجراء رقابة مطابقة القوانين العضوية	82
الفــرع الثاني: آثار رقابة المطابقة	84
المبحث الثاني: الرقابة الاختيارية على دستورية القوانين	86
المطلب الأول:نطاق الإخطار بالنسبة للقوانين و التنظيمات	86
الفــرع الأول: نطاق الإخطار بالنسبة للقوانين	87
الفــرع الثاني: نطاق الإخطار بالنسبة للتنظيمات	91
المطلب الثاني : نطاق الإخطار بالنسبة للمعاهدات	94
الفــرع الأول: تعريــف المعاهــدة	94
الفــرع الثاني: إجراء رقابة دستورية المعاهدات	96
الخـاتمـــــة	110
قائمة المراجع	113
الفهـــــرس	127